

غنمه وعليه غرمه، فهلاكه كلياً، أو جزئياً أو بعضاً منه عليه وحده، وهذا هو الذي يحقق معنى الملك الحقيقي، في الصكوك الإسلامية .

ثالثاً: تمويل مشاريع البنية التحتية بين أسلوب B.O.T والصكوك الإسلامية:

أعمل في هذه الفقرة على التعرف على صيغ عقود أسلوب B.O.T وتكييفها الفقهي وبيان حكم التعامل بها، تمهيداً لإجابة السؤال التالي: هل الصكوك بديل عن أنظمة المشاركة مثل الـ B.O.T باعتبارها أحد الصيغ الإسلامية البديلة لتمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية.

يعمل الباحث في هذه الفقرة على التعريف بالآتي:

- ١- أسلوب B.O.T المفهوم- الأطراف المعنية- مؤسسات التمويل- أهم الخصائص.
 ٢. أسلوب B.O.T : آلية العمل وأهم نماذج عقود وتكييفه الفقهي .
 ٣. الصكوك كصيغة إسلامية مقترحة لتمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية.
- وفيا يلي تناول البحث لما سلف بالقدر الذي تسمح به حدود هذه الورقة.

(١) أسلوب B.O.T {المفهوم- الأطراف المعنية- مؤسسات التمويل- أهم الخصائص} ^(١):

(أ) يمكن صياغة مفهوم لنظام B.O.T على أنه: تعهد من الحكومة أو إحدى

(١) انظر:

- د . أحمد بن حسن بن أحمد الحسني أستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي - كلية الشريعة جامعة أم القرى، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة «BOT»، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
- د. أمل البشبيشي، نظام البناء والتشغيل والتمويل (B.O.T) سلسلة جسر التنمية، عدد ٣٢.
- حسان خضر، خصخصة البنية التحتية، ورقة عمل مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، عدد ١٨، ٢٠٠٣، السنة الثانية.
- رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.

الوزارات أو الهيئات التابعة لها إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتراة ياتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام لإشباع حاجة عامة كالطرق والمطارات والموانئ ومحطات الطاقة وغيرها، وذلك على حساب هذه المؤسسة (الإنشاء)، ثم تقوم هذه المؤسسة بإدارة المرفق وتؤدي الخدمة للجمهور المستفيد من ذلك لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ورقابتها (التشغيل)، لتقوم بعد ذلك بنقل أصول المرفق أو المشروع للدولة أو الجهة المتعاقدة في حالة جيدة قابلة لاستمرار تشغيله (التحويل).

بعبارة مختصرة، يقصد بأسلوب البناء - التشغيل - الإعادة «B.O.T»: الاستثمار الذي يتولى فيه القطاع الخاص بناء «Build» وتشغيل Operate أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله «Transfer» مرة أخرى للحكومة بعد فترة زمنية كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدّل عائد مناسب للمستثمر.

وقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي: (الانسرال) عقود ال BOT بأنها: شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية «تسمى بشركة المشروع» امتيازاً لتنفيذ مشروع معين على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز. وينشئ عادة المستثمرون والمقاولون الذين منحوا الامتياز من الحكومة لتنفيذ المشروع شركة لتحقيق هذا الغرض وتنتهي بانتهاة فترة امتيازه.

ب) الأطراف المعنية :

يشترك في نظام B.O.T عدة أطراف رئيسية هي :

* الحكومة المضيفة :

يوجد عدد من الأدوار التي يجب أن تلعبها الحكومة عند قيامها بإنشاء مشروع بنظام B.O.T أهمها:

- إعداد الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه، ويتضمن تشريعات متعلقة بالإعفاء الضريبي، قوانين العمل والهجرة، تحويلات الأرباح، الجمارك، وحماية المستثمر الأجنبي.

- إعداد دراسة جدوى مبدئية توضح الجوانب المختلفة للمشروع، وطرح المشروع في مناقصة عامة.

- إبرام اتفاقية امتياز مع شراة المشروع مع توضيح كافة الحقوق والالتزامات لكل طرف.

- تعيين ممثل حكومي يراقب تنفيذ بنود العقد.

- قد يتطلب الأمر إبرام اتفاقية مع المشروع لشراء منتجاته، كما هو الحال في محطات توليد الكهرباء مثلاً.

* شركة المشروع :

تعتبر هي الوحدة صاحبة الامتياز، وقبل إنشائها يتم تكوين اتحاد مالي بين المؤسسين من القطاع الخاص. ويكون هذا الاتحاد مسئولاً عن إعداد دراسة جدوى للمشروع، وتقديم عرض لتنفيذه، وتكوين شركة المشروع، وتحصيل حصة رأس المال من المؤسسين. أما شركة المشروع فتقوم بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة وشركات المقاولات وموردي المواد الأولية، وتعتبر هي المسؤولة عن سداد خدمة الدين أمام البنوك.

* مقال الأعمال الهندسية والبناء :

يتطلب المشروع المقام بنظام B.O.T أنشطة معمارية معقدة، وتوريد معدات ثقيلة ولضمان تنفيذ المشروع في الوقت المحدد وبالتكلفة المتفق عليها أمام المساهمين والمقرضين، يجب على مقال البناء أن يعتمد على شركات تتمتع بالثقة والكفاءة والخبرة العالية والقوة المالية وسبق له تنفيذ مشاريع مماثلة. ويعتبر العقد بين المقال وشركة المشروع، عقد تصميم وبناء بسعر ثابت.

* موردو المعدات :

يعمل موردو المعدات كمقاولين من الباطن بالنسبة للمقال الرئيسي للأعمال الهندسية أثناء مرحلة البناء، حيث يوقعون عقوداً لتوريد المعدات بتكلفة معقولة .

* شركة التشغيل والصيانة :

غالباً ما توقع الشركة القائمة بالمشروع عقداً مع مقال من الباطن من أجل التشغيل والصيانة اللازمة للمشروع.. يتوقف نجاح المشروعات على تطوير الحكومات لإطار قانوني متكامل وإعداد دراسة جدوى مبدئية للمشروع وإبرام اتفاقيات واضحة بشأنه.

ج) مؤسسات التمويل: يساهم رعاة المشروع بنصيب كبير من التمويل، بينما يأتي الجزء المتبقي من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية عن طريق اتفاقيات الإقراض الثنائية.

د) خصائص أسلوب B.O.T :

ويمكن ذكر أهم خصائص أسلوب B.O.T فيما يلي:

❖ أنها شركة قطاع خاص تمنحها الحكومة امتيازاً تتولى بموجبه إقامة أحد مشاريع البنية التحتية بجميع مراحلها من تصميم وتمويل وإنشاء وتشغيل خلال فترة

زمنية معينة هي مدة الامتياز، وتتقاضى من الجمهور رسوماً إذا استفادوا من خدمة المشروع خلال هذا المدة.

- ❖ بعد انتهاء فترة الامتياز تقوم الشركة المستثمرة بنقل ملكية المشروع للحكومة، ويتعين أن تكون فترة الامتياز طويلة - نسبياً - بقدر يكفي لتغطية رأس المال المستثمر في المشروع ويحقق معدل ربح أو عائد مناسب للشركة.
- ❖ إن الاستثمار بهذا الأسلوب في مشاريع البنية التحتية يقلل من العبء الملقى على عاتق الحكومات وخاصة البلدان النامية التي تواجه زيادة مطردة في الإنفاق الحكومي.
- ❖ إن الاستثمار بهذا الأسلوب يؤدي إلى الزيادة في كفاءة استخدام موارد المجتمع، وكما هو معروف، فالقطاع الخاص أكثر كفاءة في الإنتاج والتسويق من القطاع العام أو الحكومي.
- ❖ يحقق الاستثمار بهذا الأسلوب أرباحاً مرتفعة للقطاع الخاص، فقد أوضحت عدّة دراسات تطبيقية أن الاستثمار في مشاريع البنية التحتية يحقق عوائد مرتفعة قد تصل في بعض الحالات إلى ٩٦٪.
- ❖ ينبغي التنبيه أن الحكومات متى ما أرادت تمويل مشاريع البنية التحتية لديها بأسلوب B.O.T وعليها أن تختار عند إجراءات التعاقد مع الشركة التي ستمنحها الامتياز ممثلين لها على درجة عالية من المهارة والمعرفة والقدرة على الدراسة والتحليل والمقارنة واستيعاب التفاصيل المالية والقانونية والإدارية بخفايا هذا الأسلوب لأنه من المحتمل أن ينطوي على بعض المخاطر والمعوقات. فعلى سبيل المثال قد تبلغ الشركة صاحبة الامتياز في زيادة تكاليف الخدمة المنتجة أو في تكاليف التمويل عما هو متاح في الحالات العادية فينعكس ذلك على أسعار الخدمة مما يمثل عبئاً إضافياً على المستهلكين. ولذلك يرى أحد

الباحثين في هذا الأسلوب أن الجمهور حينما يكون هو المشترك النهائي لخدمات المشروع الممول المنفذ بأسلوب B.O.T، فعلى الحكومة أن تتأكد من عدالة وملائمة الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة (أو الممولة) بهذا الأسلوب، كما يجب عليها أن تكون مستعدة للتدخل في إدارة المشروع في حالة إخلال الشركة المنفذة بأي من التزاماتها لتضمن عدم انقطاع الخدمة عن الجمهور.

❖ كما يرى البعض أنه ينبغي على الحكومة أن لا تسمح بتملك مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية لشركات أجنبية لفترة طويلة نسبياً وفقاً لنظام أسلوب B.O.T لأن ذلك يفتح الباب أمام سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاديات النامية من جديد، ومن ثم يؤثر في سياستها الداخلية والخارجية.

٢) أسلوب B.O.T: {آلية العمل - أهم نماذج عقود - التكيف الفقهي} (١):

أ) آلية العمل بأسلوب B.O.T:

إذا أرادت الحكومة إنشاء مشروع من مشاريع البنية التحتية وترغب في تنفيذه بأسلوب B.O.T تعلن في البداية عن مناقصة تحتوي على الإطار التشريعي والنظامي الذي سيعمل المشروع في نطاقه، وعلى المعايير التي ترغب في تحقيقها والمتعلقة عادة بالوقت اللازم لتنفيذ المشروع وفترة الامتياز التي ستمنحها للشركة التي ستتعهد بتنفيذه، وتكلفة الخدمة للجمهور.

وبناء على الإعلان عن هذه المناقصة يجتمع غالباً عدد من المستثمرين والقانونيين والمهندسين وأصحاب المقاولات العالمية والمحلية، ليكونوا اتحاداً مالياً Consortium يتفقون فيه على نسبة كل منهم في رأس المال «حقوق الملكية أو أسهم المشروع» والتي تشكل عادة من ١٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي التمويل اللازم للمشروع ويحددون المصادر الخارجية «البنوك ومؤسسات التمويل» التي سيحصلون منها على

(١) المراجع السابقة. ذات الصفحات.

القروض التي تغطي بقية التمويل والتي تتراوح نسبتها بين ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من إجمالي التمويل. ثم يقومون بإعداد دراسة جدوى للتأكد من أن تدفقات إيراداته خلال فترة الامتياز كافية لتغطية تكاليفه وتحقيق أرباح مجزية لهم. فإذا اتفقوا على تبني المشروع Sponsors يتقدمون بعرضهم وعطائهم للحكومة، فإذا كان هو العرض والعطاء الأفضل ووافقت الحكومة على إرسائه عليهم يقوم الاتحاد المالي لهذه المجموعة بتأسيس شركة خاصة للمشروع تنتهي بانتهاء فترة امتيازها، وتتولى هذه الشركة تجميع مساهمات الأعضاء وطلب القروض اللازمة لتغطية إجمالي تمويل المشروع، وتصبح هذه الشركة هي المسئول عن سداد القروض وفوائدها للجهات المقرضة، دون التعرض إلى الأصول المالية الخاصة بأعضاء الاتحاد المالي وبقية المساهمين. كما تتولى هذه الشركة إجراءات التعاقد مع الحكومة لتنفيذ المشروع والتوقيع على الاتفاقات اللازمة التي توضح الحقوق والالتزامات لكل منهما. وتقوم الشركة أيضاً بإجراء كل التعاقدات الخارجية الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع كالتعاقد مع شركات المقاولات وموردي الآلات والأجهزة والمواد الأولية وغيرهم.

وبعد إقامة المشروع تتولى الشركة عملية التشغيل بنفسها أو قد تتعاقد مع شركة مشغلة Operator لتتولى عملية التشغيل والصيانة، وتستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة ودفع التزامات التمويل، والإيراد المتبقي بعد ذلك هو الإيراد الصافي أو الربح المتحقق للشركة.

ومن حق الحكومة وكذلك الدائنين التأكد من أن عملية التشغيل والصيانة تتم وفقاً للمعايير المتفق عليها سلفاً، وبعد أن تنتهي فترة الامتياز الممنوحة للمشروع يتم تحويل ملكيته للحكومة. وقد ترى الحكومة أن من المناسب تجديد التعاقد مع الشركة نفسها لتستمر في التشغيل أو قد تعهد بالتشغيل لطرف آخر من القطاع الخاص أو قد تتولى التشغيل بنفسها.

(ب) أهم نماذج عقود أسلوب الB.O.T :

وبعد هذا العرض المختصر عن آلية العمل بأسلوب الB.O.T أذكر فيما يلي نماذج لأهم عقود هذا الأسلوب:

▪ عقد البناء والتشغيل ثم التحويل: (B.O.T) - Build Operator - Transfer :

يعدّ من أشهر هذه النماذج وبه سميّ أسلوب الB.O.T، ويشتمل هذا العقد على الطرفين المتعاقدين، الطرف الأول الحكومة أو ممثلوها المختارين لإجراء التعاقد، الطرف الثاني شركة المشروع. وبموجب هذا العقد يمنح الطرف الأول (الحكومة) امتيازاً للطرف الثاني (شركة المشروع) لفترة زمنية محددة. لتمويل وبناء واستثمار مشروع من مشاريع البنية التحتية (طريق أو جسر، أو محطة توليد كهرباء، أو تنقية مياه وغير ذلك). وبعد الانتهاء من إقامة وبناء المشروع تتولى الشركة إدارته واستثماره وتشغيله وصيانته وتتقاضى الرسوم المفروضة على الجمهور المستفيدين من خدمات هذا المشروع والتي تم الاتفاق عليها سلفاً مع الحكومة، كما تتولى تجميع الإيرادات المتحصلة خلال فترة الامتياز لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة ودفع التزامات التمويل وسداد القروض وفوائدها، والإيراد المتبقي بعد ذلك هو ما يكون الربح المناسب للشركة. وبعد انتهاء فترة الامتياز يتم تحويل إدارة واستثمار وتشغيل المشروع للطرف الأول (الحكومة) بدون مقابل.

▪ عقد البناء والتملك والتشغيل ثم الإعادة (BOOT) - Build-Won-Operator- : Transfer

يكون لصاحب الامتياز - شركة المشروع -، حق تملك المشروع ملكية تكفل له سهولة تشغيله وصيانته. ولكنها ملكية مؤقتة حيث تنتقل للدولة بعد انتهاء فترة الامتياز، حيث تقوم - شركة المشروع - بتمويل وبناء المشروع واستثماره وتشغيله وصيانته، وتتقاضى الرسوم المفروضة على الجمهور المستفيدين من خدمات هذا

المشروع والتي تم الاتفاق عليها سلفاً مع الحكومة. كما تتولى تجميع الإيرادات المحصلة خلال فترة الامتياز لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة ودفع التزامات التمويل وسداد القروض وفوائدها، والإيراد المتبقي بعد ذلك هو ما يكون الربح المناسب للشركة. وبعد انتهاء فترة الامتياز تنازل الشركة عن ملكية وتشغيل المشروع للطرف الأول (الحكومة) بدون مقابل.

▪ عقد البناء والتملك والتشغيل: **Build- Won- Operator (BOO)** :

وهو كالعقدين السابقين إلا أنه يختلف عنها بأن الطرف الثاني في هذا العقد (شركة المشروع) لا تلتزم بعد انتهاء فترة الامتياز بتحويل أو إعادة إدارة أو ملكية المشروع للحكومة، وإنما يقوم أعضاء الاتحاد المالي والمساهمون في ملكية المشروع (مؤسسو الشركة) ببيعه لذلك لا ترحب الحكومات بنموذج هذا العقد إلا في بعض الحالات النادرة كأن تنتهي حاجة الحكومة من الاستفادة من المشروع بعد انتهاء فترة الامتياز، أو يكون المشروع قريباً من نهاية عمره الافتراضي. وتستخدم هذه الصيغة على سبيل المثال في استغلال حقول البترول، أو المناجم، وبالتالي عند نضوب البترول أو خامات المنجم فإن مشروع البنية الأساسية المقام يصبح لا قيمة له.

▪ عقد البناء والتأجير ثم التحويل: **Build- Lease- Transfer (BLT)** :

وبموجب هذا العقد يمنح الطرف الأول (الحكومة) امتيازاً للطرف الثاني (شركة المشروع) لإقامة وبناء مشروع من مشاريع البنية التحتية ويكون في الغالب مبنى حكومة كبناء مدرسة حكومية أو أي بناء خاص بإحدى القطاعات الحكومية، وبعد الانتهاء من إقامته وبناءه يقوم الطرف الأول (الحكومة) باستئجاره من الطرف الثاني طول فترة الامتياز. ومن الطبيعي أن يغطي مجموع قيمة الإيجار طول فترة الامتياز تكلفة إقامة وبناء المشروع، إضافة إلى مقدار من الربح المناسب للشركة، وبعد انتهاء فترة الامتياز يتم تحويل المشروع للطرف الأول (الحكومة) بدون مقابل.

▪ **مشروعات البناء والتأجير والتحويل (BRT):**

هذا النوع من المشروعات له طبيعة خاصة مستمدة من خصوصية المنفعة المحققة للجمهور، وترتبط هذه الخصوصية بالمكان والعائد المتولدة عنه. إذ يستند المشروع إلى قابليته للتأجير مثل: الموانئ والمطاعم النهرية أو الطرق السريعة.

▪ **مشروعات تحديث وتشغيل وتملك ونقل الملكية (MOOT):**

اعتماد هذه الصيغة في مشاريع قائمة لكنها لا تعمل بكفاءة، نظراً لتقدمه التكنولوجيا أو عدم صلاحيتها، وبالتالي تكون بحاجة لعملية تحديث يتم من خلالها استخدام معدات تكنولوجية متقدمة ونظم تشغيل حديثة.

▪ **مشروعات إعادة تأهيل وتملك وتشغيل (ROO):**

تصلح هذه الصيغة لمشروعات قائمة، ولكنها أصبحت غير اقتصادية بحكم إهلاك وتآكل أصولها واحتياجه إلى عمليات إحلال وتجديد وصيانة وتطوير لخطوط الإنتاج. لذلك تقوم الدولة بعرضها على شركات خاصة للقيام بهذه العمليات مقابل عقود امتياز تتضمن الامتلاك والتشغيل.

ج) التكييف الفقهي لمشروعية مشاركة القطاع الخاص للدولة في إقامة وتمويل مشاريع البنية التحتية، الحكم الشرعي على الصيغ التعاقدية لأسلوب B.O.T:

بالتأمل في أهم نماذج عقود أسلوب B.O.T عقد البناء والتشغيل ثم التحويل أو عقد البناء والتملك والتشغيل ثم الإعادة، أو عقد البناء والتملك والتشغيل ثم البيع، أو عقد البناء والتأجير ثم التحويل نجد أن هذه العقود تشتمل صيغتها التعاقدية على طرفين رئيسيين. الطرف الأول هو الحكومة صاحبة الطبيعة أو الأرض التي سيقام عليها مشروع من مشاريع البنية التحتية، وهي صاحبة الحق في الامتياز الذي ستمنحه لمن سيقوم بتنفيذ المشروع، والطرف الثاني هو الشركة المنفذة له والتي أنشئت من أجله وحصلت على حق الامتياز بسببه.

فالتعاقد القائم بين الحكومة من جهة والشركة المنفذة للمشروع من جهة أخرى وبأي صورة من نماذج العقود المتقدمة لا بأس به ، وبالتالي فللحكومة أن تمنح هذه الفرصة للشركة صاحبة العطاء الأفضل لإقامة أي مشروع من مشاريع البنية التحتية يتحقق منه نفع عام ومباح للجمهور، ونفع خاص لمن يقوم بتنفيذه لفترة زمنية معينة ومحددة وهي فترة الامتياز ثم تعود ملكية المشروع بعد انتهائها وللدولة أيضاً الحق في أن تشتري أو تستأجر منفعة المشروع من الشركة خلال فترة الامتياز أو أن تتنازل عن المشروع في بعض الحالات لمن قام بتنفيذه، وكل ذلك مرتبط بتحقيق المصلحة والنفع العام المباح للجمهور. ولكن بالنظر في كيفية تأسيس شركة المشروع ومصادر تكوين رأس مالها والتمويل الذي ستحصل عليه لتغطية عملية التنفيذ.

نجد كما سبق أن مؤسسي مثل هذه الشركات من المستثمرين والقانونيين والمهندسين وأصحاب المقاولات العالمية والمحلية يكونون اتحاداً مالياً *Continuum* يتفقون فيه على نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال «حقوق الملكية أو أسهم المشروع» وهي تشكل عادة من ١٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالي التمويل اللازم للمشروع، ويحصلون على بقية إجمالي التمويل التي تتراوح نسبته من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ عن طريق الاقتراض من البنوك ومؤسسات التمويل. ولا شك أن هذه المبالغ المقترضة تفرض عليها جهات التمويل المقرضة فوائد ربوية، وبالتالي فهي من قبيل ربا النسئة الذي نزل القرآن الكريم بتحريمه قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُهُوشٌ ۖ وَأَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

٣) الصكوك كصيغة إسلامية مقترحة لتمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية :

يعود البحث لإجابة السؤال الذي صدرنا به الفقرة الماثلة هل الصكوك بديل عن أنظمة المشاركة مثل ال B.O.T ؟ باعتبارها أحد الصيغ الإسلامية البديلة لتمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية.

- قد طرح هذا السؤال نفسه على الخبراء والمتخصصين، وذهب رأي^(١) إلى القول بأن: {الصكوك لا تمثل بديلاً لأنظمة المشاركة مثل B.O.T، وإنما تعتبر مكملتها وتمتمة لها، حيث توفر الصكوك آلية تمويل مناسبة لطبيعة مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، من حيث طبيعة الآجال الزمنية الطويلة وارتباطها بمشروع واحد تنشأ له شركة ذات غرض خاص...، حيث تأتي الصكوك لتلبي الاحتياجات التمويلية اللازمة لهذا النوع من أنظمة المشاركة، ولتكون متممة لها وداعمة لنجاحها مثال ذلك:

* إصدار صكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية: (كمشروع الكهرباء والموانئ والطرق السريعة وغيرها)، والتي غالباً ما تتمتع بالسلامة المالية وبالتالي يتحقق من ورائها عوائد جيدة تكون جاذبة للقطاع الخاص للدخول والاستثمار لمدة محددة، هي مدة الصكوك، ثم تذهب الملكية للدولة، إما عن طريق الشراء التدريجي أو الشراء في نهاية المدة (وفي هذا الإطار تصلح صكوك الاستصناع وصكوك المشاركة).

* أما مشروعات البنية التحتية الاجتماعية: (مثل المدارس والمستشفيات الحكومية) والتي غالباً ما تكون غير جاذبة للقطاع الخاص، فيمكن استخدام (صكوك إجازة الخدمات)، وبالتالي يصبح ملاك الصكوك هم ملاك الصكوك، على أن تتعاقد الحكومة مع شركة المشروع، مقابل دفع عوائد مجزية، ويتم إعادة تقديم هذه الخدمات مجاناً أو برسوم رمزية مدعومة لأفراد الشعب، وبالتالي تصبح العلاقة التعاقدية بين حملة الصكوك، كمالك للخدمة من جهة، والحكومة كمستفيد بمقابل كجهة ثانية، دون أدنى مساس أو علاقة بالمستفيدين من أفراد الشعب}.

(١) الصكوك في ٣٠ سؤال وجواب، نشرة تعريفية صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٦.

الباحث يؤيد الرأي السالف لما ساقه من حجج ليس فيها مشاحة، أضف إلى ذلك ما للصكوك من نقاط تفوق:

(أ) أن الصكوك الإسلامية مصدر تمويل حقيقي لا يحمل الدولة مديونيات، فالصكوك الإسلامية تحقق الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل العمران، بصيغ المشاركة والاستصناع وغيرها من أنواع الصكوك الإسلامية، فإذا تم تطبيق نظام المشاركة، انتهى عبئ الفائدة وخدمة الدين وكلاهما يعد عبئاً على موارد الدولة المحدودة ابتداءً، والمكبلة بأعباء الديون السابقة وخدمتها، فالصكوك ليست من قبيل الاستدانة، ولا ترتب على الموازنة أعباء، وتعطي الشعب فرصة المشاركة في العمران.

(ب) تشريع الصكوك الإسلامية يربط بين الممول الرئيس والقائم على المشروع والإنتاج، فيجعلها في خندق واحد، سواء في المكسب والخسارة^(١)، فالصكوك الإسلامية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق العملية العمرانية، فالتمويل من خلالها سيضيف رافداً مهماً إلى أدوات التمويل القائمة^(٢).

(ج) التجربة العملية الناجحة للعديد من الدول التي اعتمدت إصدار الصكوك الإسلامية مصدر التمويل المشاريع الحكومية. ومنها مشاريع البنية التحتية. مثال ذلك صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)^(٣): {وهي عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالجنيه السوداني تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع والسلم بغرض تحقيق ربح، وهي

(١) د. رفعت العوضي، مقابلة صحفية، مجلة التمويل الإسلامي، صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، العدد الثالث، السنة الثانية، ٢٠١٣م، ص ٥٣.

(٢) د. يوسف إبراهيم، مقابلة صحفية، مجلة التمويل الإسلامي، المرجع السابق، ذات الصفحة.

(٣) د. سليمان ناصر، أربيعة بن زيد، ارتباط تسعير الصكوك الإسلامية بمعدل ليور كعامل مهدد لسلامة الاستثمار فيها، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار، ٢٠١٣م، اسطنبول، تركيا، ص ٢٢.

ذات آجال متوسطة وطويلة نسبياً من ٥ إلى ٧ سنوات، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية، تم إصدارها لأول مرة في مايو ٢٠٠٣م، وكان من بين أهم أهدافها تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة}. اختار الباحث «لصكوك الصرح» مثلاً مرده لسببين:

أولهما: أن تجربة الصكوك الحكومية السودانية هي لدولة مجاورة لدولة البحث المائل وظروفها الاقتصادية والتمويلية ليست بأحسن حالاً من دولة البحث.

ثانيهما: أن تجربة الصكوك الحكومية السودانية في آلية تحديد عوائدها، باعتبارها إصدارات تتحدد عوائدها اعتماداً على الأرباح المحققة فعلاً من أداء موجودات الصكوك وبناءً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تعد نموذجاً لإمكانية استخدام الحكومة لتتأج أداء مشاريع البنية التحتية الممولة بنظام الصكوك في تحسين صورتها وأدائها الداخلي والخارجي وتوفير انطباق إيجابي خاصة لدى الشعب الذي تمتع بالعوائد الفنية والاقتصادية المحققة من المشروع بعدما شارك في تمويله بصيغة منضبطة شرعاً، وهو ما يرومه قطاع كبير من الشعب.

د) ضمانة التمويل برأس مال وطني، من خلال إتاحة الفرصة للشعب في المشاركة في التمويل، الأمر الذي قد لا يتحقق في حال تملك شركات أجنبية لمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية لفترة طويلة نسبياً وما يترتب على ذلك من فتح الباب أمام سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاديات النامية من جديد، ومن ثم يؤثر في سياستها الداخلية والخارجية.

هـ) تجنب المخالفة الشرعية المتمثلة في التمويل الربوي الذي يفضي إليه التمويل بنظام B.O.T - في بعض صيغته المفضية إلى التمويل بالاقتراض ونظام الفائدة -

وذلك في حالة الالتزام بالضوابط الشرعية لإصدارات الصكوك الإسلامية، إذ يمكن إقامة المشروعات بتمويل يقوم على المشاركة لا الفائدة الربوية، «وهذا يعطي الشعب فرصة الجهاد بالمال في سبيل إقامة المشروعات العمرانية في شتى القطاعات، من زراعة وصناعة وخدمات، وسيتحول الشعب عن طريقها من محاربة الله ورسوله، إلى فضل الله ورضوانه، بأن تطرح البركة المشروعات ويزداد النهاء والرخاء»^(١).

رابعاً: نماذج (قائمة/مقترحة) لاستخدام الصكوك في تمويل البنية التحتية:

١) النماذج التطبيقية القائمة بالفعل:

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك تُؤكِّد قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى في مختلف دول العالم، وقد سبق وقدم البحث لنماذج من استخدام الصكوك في تمويل البنية التحتية، أحيل إليها منعا للتكرار، وأذكر منها ما قامت به حكومة دبي ممثلة في دائرة الطيران المدني بالتوقيع مع عدة بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك إجارة إسلامية بالدولار الأمريكي تم تغطيتها بالكامل لتمويل توسعة مطار دبي، كأنموذج لتمويل البنية التحتية بالصكوك الإسلامية.

٢) نموذج مقترح لتمويل مشروع بنية تحتية بنظام إصدار الصكوك عوضاً عن أسلوب ال B.O.T:

يطرح البحث مشروعاً تطبيقياً لبيان الفرق بين التمويل بنظام B.O.T، ونظام الصكوك، ألا وهو مشروع طريق بديل للطريق الزراعي ما بين القاهرة، وبنها.

ففي النظام الأول أسلوب B.O.T: يتولى أحد الرأسماليين الاتفاق مع الدولة

(١) د. يوسف إبراهيم. مقابلة صحفية، مجلة التمويل الإسلامي، صادرة عن الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص ٥٣.